العنوان: آفاق المشاركة بين المدن الإفريقية
المصدر: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
المؤلف الرئيسي: مبودج، الحاج
مؤلفين آخرين: مصطفى، مصطفى عثمان(مترجم)
المجلد/العدد: ع172
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2002
الناشر: منظمة اليونسكو
الشهر: حزيران
الصفحات: 91 - 98
رقم MD: 709099
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EduSearch
مواضيع: التنمية الحضرية، المشاركة، المدن، الدول الإفريقية
رابط: https://search.mandumah.com/Record/709099

آفاق المشاركة بين المدن الإفريقية

الحاج مبودج

El Hadj Mbodj

لقد ابتذل استخدام مصطلح المشاركة حتى إننا لنتساءل عما إذا كان هذا المفهوم مثمرا أم أنه مجرد شعار. بيد أن أهمية المصطلح لاتكمن فى دلالته اللغوية، ولكن بالأحرى فى دلالته التنموية، حيث إن مؤتمر الأمم المتحدة الثانى حول الاستيطان البشرى (اسطنبول)، قد رفع هذا المصطلح إلى مرتبة الاستراتيجية فى سياق خطة عمله العالمية، التى تهدف إلى تأمين «مأوى مناسب للجميع»، و«تنمية للاستيطان البشرى، داعمة لكسب الرزق فى عالم آخذ فى التحضر».

الأستاذ الدكتور الحاج مبودج، هو مدير معهد حقوق الإنسان والسلام بكلية الحقوق، جامعة الشيخ أنتا ديوب بالسنغال.

وإن كان هذا المصطلح قد شاع استخدامه، وإن كان يثير، بشكل جذرى، التساؤلات حول الهياكل التقليدية للتعاون، فمرد ذلك إلى أنه يتوافق مع ثلاثة احتياجات:

١ ـ الحاجة إلى ربط مختلف القطاعات بشكل مبتكر لإحداث تزاوج بين نقاط القوة والضعف فى كل منها، مع مراعاة التكامل والاعتماد المتبادل بين تلك القطاعات المعينة، وذلك لتفسير التعريف الذى اقترحه إدواردز (١٩٩٦).

٢ ـ الحاجة إلى إعادة النظر فى التعاون من خلال إعادة التأكيد على المشاركات القائمة، وخلق مشاركات جديدة، تأخذ فى الاعتبار شركاء التنمية القائمين أو المحتملين، بهدف تحسين البيئة التى نعيش فيها. ومن هذا المنظور، تصبح المشاركة أسلوبا جديدا لتحقيق الأهداف التى تم التعبير عنها فى الواقع منذ تبنى ميثاق الأمم المتحدة المدعوم مبدئيا بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ثم من المجتمع الدولى فيما بعد. وتحسين بيئة الحياة يشمل، فى الواقع، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتى يمثلها الجيل الثانى

ترجمة: مصطفى عثمان مصطفى

من حقوق الإنسان. والدعوة، على ذلك، موجهة للسلطات العامة، والتى يعتمد عليها للتمتع بتلك الحقوق المعلنة، ومن أهمها الحق فى بيئة كريمة، بما فى ذلك المأوى والمسكن.

٣ - أخيرا، هناك حاجة لإحداث توازن من خلال إضفاء الصبغة الديمقراطية عليها وعلاقاتها العامة، وذلك بتوسيع التعاون ليشمل كل المؤسسات الدولية، أو القومية، أو المحلية، سواء كانت عامة أو خاصة، والتى تستطيع أن تدعم وتقوى قدرة الشركاء الاجتماعيين على الحركة. وهكذا يتم استبدال العلاقات الرأسية بعلاقات أفقية، تعتمد على المشاركة بدلا من المعونة.

وفى التحليل الأخير، فإن المشاركة من شأنها أن تقوى من شرعية صنع القرار العام من خلال مشاركة أكبر لوكلاء التنمية فى تحديد وتنفيذ السياسات المتعلقة بهم. وعلى هذا، فإن للمشاركة قيمة استدلالية لاتنكر فى دول العالم الثالث بشكل عام، وفى إفريقيا على وجه الخصوص، حيث إن وجود اختلال فى التوازنات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية يعرض للخطر بشدة سياسات التنمية موضع التنفيذ.

وحتى نستطيع الإجابة عن سؤال «ماهى آفاق المشاركة بين المدن الإفريقية؟». علينا أولا أن نحدد منهجية لتناول الموضوع. وكما يتضح من عنواننا، فإن الموضوع بوضوح متسع النطاق بشدة. فالحديث عن المدن الإفريقية الكبيرة والصغيرة، سوف يقودنا إلى تبنى نهج تبسيطى يضم كل شىء، مبنى على معيارية المواقف الثقافية والإيكولوجية والاقتصادية والسياسية السائدة فى إفريقيا. فالجغرافية والاقتصاد والسياسة والثقافة كلها متغيرات تلقى الضوء على التنوع البيئى لأوضاع تلك المدن.

فالدول الأقل نموا فقط لها علل معينة مشتركة، وهى تحديدا، الفقر المدقع، ونقص الموارد الاقتصادية والمالية، والاحتلال الفوضوى للمكان، وانتشار المدن العشوائية، التى تضر بالموطن. وتلك المشاكل تخلق ظروفا تهدد الصحة والأمن، وتستدعى إيجاد استراتيجيات مناسبة لمواجهتها. ومثل تلك التحديات جديدة نسبيا، حيث إن لإفريقيا تراث ريفى، ولكن التوازن بين السكان فى الريف والحضر كان يميل دائما لصالح سكان المدن، خاصة فى الحقبة التى بدأت منذ أزمة البترول سنة ١٩٧٣، والتى تزامنت معها دورة جفاف ضربت دول الساحل. وتصور بعض الأرقام هذا التطور، فقد كان سكان المدن فى السنغال، على سبيل المثال، سنة ١٩٧٦ يمثل ٣٢٪ من مجموع السكان، ثم أصبح ٣٩٪ سنة ١٩٨٨، و٤٤٪ سنة ١٩٩٤، ويقترب من ٥٤٪ الآن.

وقد أفرز هذا الوضع عددا من المشاكل التى تحتاج إلى إعادة نظر فيها، كما أنه يدعو إلى مشاركة الممثلين الذين هم فى حاجة إلى تحديد. ويتطلب وضع استراتيجية يجب تحديدها وتفعيلها بعبارات ملموسة، وسوف نصف أيضا تجربة عملية فى المشاركة، وهى تلك التى قامت بين المدن السنغالية الكبيرة والصغيرة، وبين جامعة الشيخ أنتا ديوب، والتى كانت تهدف إلى دعم الموارد البشرية للسلطات المحلية.

بعض المشكلات المحددة

نظرا لأن المشاكل متعددة ومختلفة إلى حد كبير، فنحن نشعر أنه من الضرورى أن نضع أطرا لعدد منها، والتى كانت مركز اهتمام خاص فى مؤتمر اسطنبول.

تدهور ظروف الإسكان

ويتضح ذلك من التكدس فى المنازل، والذى يرجع فى الأصل إلى المفهوم المطاط للأسرة الإفريقية. فالتضامن الأسرى يدفع الأغنى لتوفير إقامة لأقاربه الأشد فقرا، الأمر الذى يضر براحة أسرته هو.

انتشار المدن العشوائية ومناطق وضع اليد

الطلب الكبير على المساكن، مقارنة بتوفيرها المحدود، ومستويات دخول العمال المنخفض، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الفقر، كلها عوامل تشغل التوتر الدائم المنصب على احتلال أماكن الحضر، كما أنها غالبا ماتكون وراء انتشار المدن العشوائية بين عشية وضحاها، وإقامة المبانى بشكل غير قانونى.

انتشار عدم الأمان

هو عامل مؤثر بالفعل فى كل المدن الإفريقية الكبيرة والصغيرة. وهناك العديد من العوامل التى تفرز العنف بين القطاعات الأكثر هشاشة فى المجتمع، ومن تلك العوامل، تفشى عدم المساواة، والذى يعتبر أساس عدم وجود عدالة اجتماعية، وازدياد معدلات الهجرة من الريف، بما تضيفه من أعباء ضخمة على البنى التحتية المثقلة بالأعباء أصلا، وعلى الخدمات الحضرية، وتزايد أعداد المشردين وسكان العشش. وقد أصبح هذا العنف، وبشكل متزايد، جزءا من الحياة اليومية، حيث إنه يعد فى الكثير من الأحيان الوسيلة المعتادة للاستمرار فى الحياة.

القيود الاقتصادية والسياسية على الدول

هناك العديد من العقبات التى تحيط بصياغة وتنفيذ تخطيط المدن وسياسات الإسكان. ومنها المشكلات الموجودة دائما، والمتمثلة فى خطط استغلال الأرض والصرف، وارتفاع تكلفة مواد البناء (والتى يتم استيرادها فى معظم الأحيان)، والوسائل غير الملائمة فى التمويل، وانخفاض مستوى الموارد المخصصة للإسكان. ويقع جانب عظيم من المسئولية عن هذا الفشل على عاتق شركات العقارات العامة، والتى أنشئت فى الأصل لتسهيل الحصول على مسكن فى ظروف اجتماعية مقبولة، ولكنها لم تنجح إلا فى إحراج الدولة، بوصفها الفاعل الوحيد فى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فى إفريقيا.

لقد ثبت أنه من الضرورى إدخال فاعلين آخرين، يمكن أن يشاركوا فى تفعيل السياسات العملية التى تهدف لتحسين أوضاع سكان الحضر.

الفاعلون فى التنمية الحضرية

بالرغم من أن الدول مازالت هى الفاعل الأساسى فى التنمية الحضرية، إلا أنها لم تعد الفاعل الوحيد، نظرا لاشتراك السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والجمعيات والجماعات التى تشكل جزءا من المجتمع



جامعة الشيخ أنتا ديوب فى داكار (السنغال).

المدنى، وكذلك من السكان المحليين.

الدولة

لقد كان الاعتماد، ولفترة طويلة، على الدولة وحدها فى التنمية، حيث كانت هى صاحب العمل الأساسى، أو المقاول الأساسى، أو الصانع الأساسى. بيد أن فكرة دولة الرفاهية، والتى تزامن ظهورها مع الحصول على الاستقلال، تضرب بجذورها فى أيديولوچية الجيل الأول من زعماء الحكومات، والذين كانوا يتخذون كلهم، باستثناء حالات قليلة (فيليكس هوفوت - بوانيى Félix Houphouët, Boigny على سبيل المثال)، من أيديولوچية الاشتراكية العلمية، أو الاشتراكية الديمقراطية، مرجعية لهم. وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الوكالات الحكومية العاملة فى مجال الإسكان، والتى ألقيت على عاتقها المسئولية عن أعمال البناء، وترويج العقارات، وفوق كل شىء، توفير التمويل اللازم للإسكان. وقد كانت للوكالات الحكومية التى كانت تعمل وفقا لمنطق بيروقراطى آثار معوقة. فبالإضافة إلى أنها فشلت فى توفير أى حلول مرضية لتحدى الإسكان، فقد أصبحت بئرا بلا قاع يستنزف أى تمويل. لذلك

فليس من المستغرب أن يصبح تفكيك تلك الشركات، وإعادة هيكلتها بإدخال شركاء من القطاع الخاص، جزءا لايتجزأ من خطط الإصلاح الهيكلى. بيد أن الدولة تظل هى المسئول الأعلى طالما بقيت «رب البيت»، فهى الضامن لأى استثمارات كبيرة، ولها القول الفصل فى أى خيارات مطروحة.

السلطات المحلية

لقد أصبحت اللامركزية - خاصة مع التشجيع الذى لقيته من خطة عمل العالم المعلنة فى اسطنبول - هى الاستراتيجية الأكثر انتشارا لتشجيع التنمية فى مستوياتها الجذرية. فيجب أن يصحب تنفيذ سياسات التحرير إجراءات لتشجيع السلطات المحلية على الاضطلاع بمسئوليات أكبر. وللامركزية بعدان، هما: البعد التنظيمى، والبعد الثقافى. وهذا المفهوم، عادة مايفهم فى إفريقيا على أنه مجرد تقنية لتوزيع المهام، وفقا للشروط التى تحددها الحكومة المركزية، ولكن اللامركزية من شأنها أن تحدث تأثيرا فعليا، فقط عندما ينظر إلى السلطات المحلية على أنها فاعلة فى تنمية القاعدة، ولها بالفعل حق المبادرة فى الاختيار، وفى تمويل سياساتها.

القطاع الخاص

بعد أن شهد القطاع الخاص زمنا طويلا من الخمول التام، بدأ ينشط وبشكل متزايد فى شئون الإسكان والتوطين البشرى. والإطار الحالى للاتجاه نحو التحرر، وتحرير القطاع العام، يشجع، بلا شك، مبادرات القطاع الخاص. واعتمادا على كفاءته ورغبته فى تحقيق الربح، يتزايد دور القطاع الخاص النشط فى هذا المجال، حيث يهدف فى الأساس للحد من النقص فى المساكن (يقدر بنحو ١٥ مليون وحدة فى المناطق الحضرية). بيد أن دراسة لمنظمة شلتر أفريكا Shelter Africa أظهرت بعض الحذر الذى يبديه القطاع الخاص، حيث إنه لاينتج سوى ٥٪ فقط من الاحتياجات الإضافية، والتى تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية فى السنة فى إفريقيا.

المنظمات غير الحكومية

وهؤلاء هم الشركاء الجدد فى عملية التنمية. فالمنظمات غير الحكومية هى نتاج المجتمع المدنى، لذا فهى تحل محل الدولة والسلطات المحلية بشكل متزايد، فيما يتعلق بتوفير التعليم المدنى، ومكافحة الفقر، وظروف الحياة غير الصحية، وفى إدارة المشاكل الحضرية.

السكان المحليون

السكان المحليون هم المستفيد المستهدف من كل تلك السياسات التى ترمى إلى تشجيع وتنمية الإسكان. ولذلك يجب التعامل معهم على أنهم فاعلون، وليسوا متلقين، للتنمية على مستوى القاعدة. وإن كان أولئك السكان مطالبين بلعب دور حيوى فى إدارة أحيائهم، فيجب أن تتلقى تلك المجتمعات تدريبا من الجماعات والجمعيات التقليدية والحديثة بهدف تمكينهم من استيعاب المسائل التى تمسهم بشكل أفضل.

الرؤية الاستراتيجية للمشاركة

إن التفاعل بين العناصر الفاعلة فى التنمية على المستويات العابرة للقوميات والقومية والوطنية يغير حاليا من أشكال التعاون الدولى التقليدية. وقد حاول مؤتمر اسطنبول أن يقدم محتوى خاصا فى مجالات الدعم والتعاون، والتى تعتبر عوامل مساهمة فى السلام والأمن والعدل والاستقرار على المستوى الدولى، وذلك تمشيا مع المبادئ العليا التى أعلنها ميثاق الأمم المتحدة، والتى طورها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ويجب أن يأخذ مثل هذا التعاون شكل المشاركة القائمة على العلاقات الأفقية، والتى تهدف إلى تعبئة موارد مختلف الأطراف المشاركة.

والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، أو بين المدن كبيرها وصغيرها، ينتظرها مستقبل زاهر، كما يشهد على ذلك العديد من الجلسات التى خصصت لهذا الموضوع. فهناك، قبل كل شىء، وعى متزايد بتلك المسألة من جانب مختلف الدول، يعكسه إنشاء عدد من المؤسسات المسئولة عن التعامل مع المشاكل الحضرية، ونقل المسئوليات إلى السلطات المحلية، وتعدد الموارد كنتيجة لتعدد الفاعلين المشاركين فى تلك العملية. فعلى الأقل، فى الدول الناطقة بالفرنسية فى إفريقيا، أصبحت المشاركة قناة أساسية فى التنمية نتيجة لسياسات التكامل التى انتهجها العديد من الدول (تناغم قوانين الأعمال، وتطوير التشريعات الاجتماعية.. إلخ). وتعتمد المشاركة بين المدن الكبيرة والصغيرة بشكل أساسى على تبادل الخبرات، من خلال التوأمة، أو عبر جمعيات هذه المدن. وتشمل أشكال تلك المشاركة:

- اتحاد المدن الإفريقية الصغيرة، والذى يعمل على تنمية المدن الإفريقية الكبيرة، وتطوير التعاون فيما بينها.
- الجمعية الدولية لعمد وزعماء العواصم والمناطق الناطقة بالفرنسية، كليا أو جزئيا، والتى تعمل على تنمية المدن الكبيرة الناطقة بالفرنسية.
- منظمة المدن الصغيرة المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتى تعمل على تنمية ترتيبات التوأمة، والتعاون، والدعم المتبادل بين مدن العالم الكبيرة.

بيد أن نجاح المشاركة يعتمد على التعبئة القوية، والالتزام التام للسلطات المحلية والسكان، والذين يجب أن يكونوا مشاركين فى تحديد الأهداف، وكيفية استخدام الموارد المتوفرة. وفى هذا الصدد، فإن لتدريب الفاعلين المحليين وتطويرهم دوره فى إمداد الوكالات الحكومية وشركاء التنمية الآخرين بالموارد البشرية، كما وكيفا، والملمة بالمتطلبات التقنية والمالية والإدارية للتنمية المحلية.

وهناك مثال جدير بالذكر فى هذا المقام، وهو المشاركة التى قامت بين المجتمع الحضرى لدكار، واتحاد العمد فى السنغال، وجامعة الشيخ أنتا ديوب فى دكار، بهدف تحسين نوعية قوة العمل المحلية.

مثال للمشاركة بين مدينة صغيرة وجامعة

فى استجابة للمتغيرات التى أثرت فى مختلف الأنظمة التعليمية، قامت جمعية الشيخ أنتا ديوب - أقدم جامعة فى البلدان الناطقة بالفرنسية فى إفريقيا السمراء - بتنفيذ

سياسة إصلاحية منذ سنة ١٩٩٣، بهدف انفتاح الجامعة على بيئتها، وذلك عن طريق ترشيد البرامج التدريبية بها، لتلائم فرص العمل.

وفى هذا الإطار قررت كلية الحقوق والسياسة تقديم وحدات تدريبية للسلطات المحلية، تهدف إلى تحسين مستويات الأداء المهنية للعاملين بها. كما أنشئ سنة ١٩٩٥ مركز دراسات وبحوث اللامركزية، والذى أقيم على غرار مركز بوردو لدراسات وبحوث الحياة المحلية ، كذلك بدأت الجامعة فى منح دبلومة للحاصلين على شهادة جامعية فى دراسات الحكم المحلى. وقد استهدف هذا الإصلاح الإبقاء على محترفى العمل فى السلطات المحلية، والذين كانوا عادة مايرسلون إلى فرنسا لتلقى المزيد من التدريب. وقد ثبت، بتلك الوسيلة، إمكان وقف النزيف المالى، وتحويل الموارد التى تم توفيرها إلى الجامعة التى كانت فى أمس الحاجة إليها. وقد استفاد هذا البرنامج بشكل أساسى من التعاون التنموى الفرنسى، والذى وفر للمركز جزءا من التمويل الموجه لبرنامج دعم اللامركزية لتغطية تدريب الموظفين الحكوميين الحاصلين على درجة الماجستير، أو الشاغلين للدرجة «ب» فى السلم الوظيفى، ويتمتعون بخمس سنوات أقدمية.

وقد وقع المجتمع الحضرى لداكار من جانبه على مسودة اتفاقية مع الكلية لتدريب وتطوير موظفى البلديات. ثم تم توسيع تلك الاتفاقية لتضم اتحاد عمد السنغال. وقد وضع برنامج التدريس بحيث يأخذ فى الاعتبار متطلبات السلطات المحلية، ويتوافق فى الوقت نفسه مع المعايير الأكاديمية. ويغطى المنهج موضوعات عامة، مثل، القانون الإدارى والمالى، ولكنه يغطى أيضا الأشغال العامة، والملكية، والسياسة العامة فى مجالات التخطيط الاجتماعى والصحى، وتخطيط المدن والإسكان. وتضم هيئة التدريس أساتذة جامعيين، بالإضافة إلى خبراء من القطاعين الخاص والعام.

والتدريب لمدة سنتين يؤدى إلى «دبلومة فى دراسات الحكم المحلى»، وإلى تمكن الحاصل عليها من الترقى داخل الكيان الذى يعمل به، أو فى حالة الدارسين الذين يتأهبون لدخول سوق العمل، أن يعينوا على درجة أقدمية رسمية فى الحكومة المحلية. وقد حصل نحو خمسين من أفراد الإدارة المتوسطة من الأحياء على هذه الدورة، والتى قبلت أيضا سنة ١٩٩٨ متدربين اثنين من جمهورية موريتانيا الإسلامية. وتعمل سيرديك CERDEC فى إطار إقليمى، حيث إنها مندمجة فى مدرسة الدكتوراه بداكار.

وهكذا تسهم سيرديك بطريقتها فى تنفيذ خطة عمل العالم، والتى تولى اهتماما خاصا للتدريب المستمر للممثلين المحليين، وللتعليم القومى للشركاء الاجتماعيين، لتمكينهم من لعب دور حيوى فى تنمية مجتمعاتهم.

Reference المراجع

EDWARDS, MICHAEL 1996. Quels partenariats entre secteurs public et privé dans la fourniture de logement? *Les débats d'habitats*. Publications of CNUEH Vol. 1 No. 4 (March): 9.

آفاق المشاركة بين المدن الإفريقية

الحاج مبودج

لقد ابتذل استخدام مصطلح المشاركة حتى إننا لنتساءل عما إذا كانت هذه المشاركة بحق

مفهوما مثمرا، أم أنها مجرد شعار. وأيا كان الحال، فهى تتوافق مع ثلاثة احتياجات: الربط بين قطاعات مختلفة ولكنها متكاملة، وإعادة النظر فى التعاون من منظور مختلف، وإضفاء الطابع الديمقراطى على العلاقات بين الأطراف المشاركة فى التنمية. وحتى نستطيع تحليل آفاق المشاركة بين المدن الإفريقية الكبيرة والصغيرة، من المهم أن نأخذ فى الاعتبار، وبشكل كامل بقدر الإمكان، الظروف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات التى نحن بصددها. ونموذج المشاركة بين جامعة الشيخ أنتا ديوب فى داكار، والمجتمع الحضرى بداكار، وجمعية رؤساء بلديات السنغال، يصلح بحق للتطبيق على كل المدن فى غرب إفريقيا.